جامعة الانبار
كلية الصيدلة

محاضرات الديمقراطية
(المرحلة الثانية)

الفصل الدراسي الأول

السنة الدراسية ٢٠٢١- ٢٠٢٢

إعداد
المدرس المساعد
زهير صبار الجبوري

المحاضرة السادسة

الديمقراطية فى الدول العربية

١. واقع الديمقراطية فى الأقطار العربية:

كان الوطن العربي خاضعة للحكم العثماني ويعين الولاة في الولايات العثمانية من قبل السلطان العثماني وبناء على ذلك لم يعرف الوطن العربي النظام الديمقراطي في عهد الدولة العثمانية وبعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولي وزعت ممتلكاتها على الدول المنتصرة في الحرب فكان نصيب الوطن العربي بعد ان اصبح خاضعا لبريطانيا وفرنسا بشكل استعمار مباشر ثم تحول الى انتداب في بعض الدول العربية واستعمار مباشر في دول عربية اخرى ولا سيما دول الخليج العربي.

وتسلطت الدول الاستعمارية على الأمة العربية على نحو استبدادي ونهبت ثرواتها وزادت من تخلفها و تدهورها ولم تعمل على تطبيق الديمقراطية فيها. فقامت الدول الاستعمارية بتنصيب حكام يعملون لحسابها وتدعمهم على نحو مباشر وبعد انسحاب الدول الاستعمارية عملت الدول على جعل الحكام في الوطن العربي من الموالين لهم لهذا فإن المشكلة الأولى في عدم تطبيق الديمقراطية في الوطن العربي تعود الى الاستعمار المتراكم عليها وهذا أحد عوامل الدكتاتورية في الوطن العربي فلم يكتف الاستعمار بذلك بل وضع دساتير للدول العربية تقضي بالدكتاتورية والتفرد بالسلطة وفرض العشائرية في ادارة الدولة وفرضت دساتير تمنح السلطة للحاكم او تقسم المجتمع الى طوائف متصارعة.

وعندما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على الوطن العربي حيث نهجت السياسة نفسها التي اتبعتها كل من بريطانيا وفرنسا و لربما اكثر قسوة وشدة. وعلى الرغم من قيام الثورات في عدد من الدول العربية لم تطبق هذه الثورات الديمقراطية لأسباب عدة منها أن شعوب هذه الدول غير قادرة على فهم معنى الديمقراطية وانها كانت تعاني التخلف والفاقة وعدم الاستقرار وكثرة التحديات الخارجية التي كانت تواجهها ورغبة بعض قادة مثل هذه الثورات في الاستئثار بالسلطة لهذا فان قاعدة تطبيق الديمقراطية لم تكن مواتية في الدول العربية جميعها سواء أكانت المتحررة من الاستعمار الغربي ام الخاضعة له.

ان التركيز على المطلب الديمقراطي منذ عقدين تقريبا تناسب في ظروف عالمية جديدة مع تراجع الراديكاليات التغيرية لصالح الأيديولوجيا الليبرالية . لذلك أكدت صياغة المطلب الديمقراطي الجوانب السياسية المؤسسية والقانونية دون البعد الاجتماعي وباختصار الجوانب الإجرائية لتسيير الأوضاع القائمة دون آفاق تغييرها ولعل ما يجري الآن من أحداث واهتزازات كبرى في العالم العربي لم تحرك الجماهير العربية على الرغم من كل توقعات الحس التاريخي دليل واضح على أن هذه الجماهير مستنبطة للخضوع اكثر مما تدعي الفرضيات حولها.

ان ما يستحق هنا عناية خاصة هو احتمال ظهور ديمقراطيات عربية بلا مجتمعات مدنية وهي ظاهرة اقرب الى الاستثناء فالمفروض أن تعزز مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي التفكير بتطبيق الديمقراطية.

ومهما يكن فاغلب الاحتمال هو أن يتواصل تدخل العامل الخارجي في اتجاه ما يمكن أن نسميه مقاولة فرعية للديمقراطية أن المشروع الديمقراطي بقدر ما تبين ضعفه كمطلب اجتماعي في التاريخ العربي تبنت قوته طلبا امبرياليا جديدا وقد بدا هذا الطلب الجديد وكأنه في الوقت نفسه عرض للمزاد العلني السياسي و هناك اقبال عليه في صيغة من الامتثال توجب ادوار التنفيذ اكثر مما توحي بالقناعة التي لا تاريخ لها ومهما كانت الرؤى والمقاربات فان هناك سؤالا اساسيا لا مفر من مواجهته وهو : هل يمكن وفي أي حدود يمكن الحديث عن ديمقراطية المجتمع الذي لا يملك استقلالية الاختيار والقرار في ما هو مصيري بالنسبة اليه . ان اغلب الاحتمال أيضا هو أن يتركز المشروع الديمقراطي العربي في مشروع انقاذ ذاتي السلطة والنخب فالتحاليل المعروفة كلها كانت تلتقي في القول بفشل الانظمة العربية في انجاز المشاريع التي طرحتها على نفسها ورفعت شعاراتها سواء أكانت تنموية ام تحريرية او وحدوية.

وبعد احداث ايلول / سبتمبر عام ٢٠٠١ وظهور بوادر نضب النفط في العالم شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها يجب أن تكون في المنطقة لتتواجد فيها على نحو مستمر وفاعل وهذا ما يتطلب أن تكون هناك حجج وذرائع تمكنها من اضفاء غطاء شرعي لتحقيق اهدافها في المنطقة ومن جملة هذه الذرائع هو أن الدول العربية لا تطبق الديمقراطية لهذا رفعت شعار تطبيق الديمقراطية في الشرق الأوسط سواء على الدول المتحررة او الدول الخاضعة لها، وساعد الولايات المتحدة على تطبيق هذه الفكرة خلق ملاكات من أفراد الدول المهاجرة لديها . فأرادت أن تحصل على ميزتين الأولى التخلص من العرب الموجودين على أراضيها والثانية الافادة من هؤلاء في اقامة نظام موال لها في الدول العربية.

أن الغرب يريد اسقاط الديمقراطية على العرب من فوق. ويسوغ تمسكهم بالديمقراطية من اعتقادهم بان الأصولية تتغذى من العنف وان هذا الأخير يتغذى من معارضة الأنظمة الديكتاتورية " اللاديمقراطية " ومن هذه المعادلة يولد الارهاب.

٢. عوائق الديمقراطية في الأقطار العربية:

يجد بعضهم أن هناك عوائق لتطبيق الديمقراطية في الوطن العربي منها :

أ- ليس شرطا أن تكون الديمقراطية " المفروضة " بمثابة المنقذ الذي ينقذ الوطن العربي من المحن والفاقة والتخلف الذي يعانيه فالوطن العربي يعاني التخلف في المجالات كافة فلا يمكن أن تطبق الديمقراطية في مجتمع متخلف.

ب- لا ديمقراطية من دون برجوازية " كل المحاولات لبناء الديمقراطية في ظل تغييب البرجوازية باءت بالفشل ". " أن سلسلة الثورات و الانقلابات على أنواعها في العديد من الدول العربية شكلت معولا واحد حفرت قبرين معا أولهما للديمقراطية والثاني للبرجوازية ".

ج- المجتمع المدني العربي غريب و هو اقرب الى مجتمع ما قبل المدني فلا تزال العشائرية والتسلط وفرض الرأي هي السائدة في الوطن العربي على الرغم من قيام الدولة الحديثة.

د- ما يحدث عربيا ليس أكثر من محاولات اكتساب فضاءات للحرية فحرية الصحافة التي نشاهدها في الوقت الحاضر لا تمثل فهما للديمقراطية وإنما هي منابر تعبر عن رأي المجتمع.

ه- إن الدساتير في كثير من الدول العربية اصبحت اشبه بوثائق منسية فلم تطبق الدول العربية دساتيرها التي وضعتها بنفسها بل شهدت المدة الأخيرة تعديلات لهذه الدساتير تفرض الدكتاتورية بدلا من أن تطبق الديمقراطية ومن ابرز اسباب ضعف الديمقراطية العربية عدم التزام السلطة التنفيذية بالدستور.

يسير هدف العولمة جنبا إلى جنب مع التوجهات الديمقراطية التي يشهدها العالم غير أن هذا لا يعني فرض الديمقراطية على الدول كلها فحيثما كانت الديمقراطية تهدد مصالح الولايات المتحدة وتنذر بوصول سلطة معادية لها فإنها تتخلى عن الديمقراطية وتعزز النظام الدكتاتوري كما حصل للعديد من الدول اذ يطالب الغرب بتطبيق الديمقراطية في بعض الدول العربية في الوقت الذي يسند دولاً دكتاتورية بالوسائل كلها بينما حاربت دولاً دكتاتورية عربية وألغت انتخابات ديمقراطية في دول اخرى، ان فرض الديمقراطية دون أن تتحقق شروطها وأسسها يجعل منها وسيلة لحماية المصالح الأجنبية بدلا من أن تكون وسيلة لإقامة دولة عصرية متطورة.